الشمول المالي و الاستثمارات الاجنبية المباشرة/ المعوقات والحلول

ا.م.د. محمد نعمة الزبيدي ، الباحثة جنان محمد خضير
كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، القادسية، العراق
كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ،القادسية، العراق
Jnan4980@gmail.com ،Mohamad@qu.edu. iq

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على الشمول المالي وبيان اهمتة وهل يسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقد تناول اهم المعوقات والحلول لكل من الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وتناول البحث مشكلتين وهما(مامدى مساهمة الشمول المالي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة-مامدى تاثيرمؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على تطور الشمول المالي)، واعتمد البحث على المنهج الوصفي في جمع بيانات الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحليلها تحليلا وصفيا ، وقد بين البحث ان للشمول المالي دوراً في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وخرج البحث بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات ومنها :

اهم الاستنتاجات

1- يعد الشمول المالي ضرورة مهمة جدا في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث يحفز الافراد والشركات على عمليات الاستثمار .

2- يسهم الشمول المالي في دعم عجلة وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، عن طريق تواصل دائم مابين العملاء والبنوك وتسهيل حصولهم على الاموال بصورة سهلة وسريعة .

3- تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة داعم قوي للبلد المضيف حيث يوفر كافة الاساليب والتقنيات ونقل الخبرات والكفاءات واخر التطورات في الاقتصاديات الاخرى .

4- تلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، حيث يسهم في تشغيل الايادي العاملة وتقليل البطالة ، ونقل التقنيات الحديثة للبلد المضيف

اهم التوصيات

1- ضرورة قيام البنك المركزي بتوسيع استخدام الصراف الالي ونقاط البيع المباشر وانتشارها في انحاء البلد كافة ولا يقتصر على مناطق محددة فقط ، لما لها دور كبير في ايصال الخدمات الى اكبر شريحة ممكنة.

2- ضرورة توفر البنية التحتية وتوفير التطور التقني والتكنولوجي الذي يوفر معلومات كاملة عن الشمول المالي ، وان تكون هماك قاعدة بيناتات متكاملة،

3- حث البنك المركزي والسياسية المالية ومشريعين القوانين على تحسين وتعديل القوانين الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

الكلمات الافتتاحية : الشمول المالي ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة

Abstract

The research aims to identify financial inclusion and indicate its importance and whether it contributes to attracting foreign direct investment. It has addressed the most important obstacles and solutions for both financial inclusion and foreign direct investment, and the research dealt with two problems, namely (what is the contribution of financial inclusion in attracting foreign direct investment - what is the impact of the indicators of foreign direct investment on The development of financial inclusion), and the research relied on the descriptive approach in collecting data on financial inclusion and foreign direct investment and analyzing it descriptively. The research showed that financial inclusion has a role in attracting foreign direct investment, and the research

came out with many conclusions and recommendations.

The most important conclusions

1-Financial inclusion is a very important necessity in the process of attracting foreign direct investment, as it motivates individuals and companies to invest.

2-Financial inclusion contributes to supporting the wheel and development of the economic and social development of the country, through permanent, communication between customers and banks and facilitating their access to money in an easy and fast manner

3-Foreign direct investment is a strong supporter of the host country, as it provides all methods and techniques, transfer of expertise and competencies and the latest developments in other economies.

4-Foreign direct investment plays an important role in the economic and social development of the country, as it contributes to employing manpower, reducing unemployment, and transferring modern technologies to the host country.

The most important recommendations

1-The need for the Central Bank to expand the use of ATMs and direct sales points and spread them throughout the country and not be limited to specific areas only, because they have a major role in delivering services to the largest possible segment

2-The necessity of providing infrastructure and providing technical and technological development that provides complete information on financial inclusion, and that there should be an integrated database.

3-Urging the central bank, financial policy and lawmakers to improve and amend laws that attract foreign direct investment.

Key words: financial inclusion, foreign direct investment

المقدمة

يعد الشمول المالي من المواظيع المهمة والتي اخذت حيز كبير واهتمام اكبر من قبل العالم اجمع وبالذات القطاع المصرفي وذلك نتيجة للتطور الكبير والحاصل في المجال التكنولوجي ويجيب مواكبة هذا التطور ومحاولة تقديم افضل الخدمات للفرد واقرب ماتكون هذة الخدمات شاملة على جميع احتياجتة وكيفية استغلال هذا الشمول في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع بالغ الاهمية للكل البلدان سواء كانت متقدمة التي تقوم بعملية الاستثمار او نامية التي تستقبل الاستثمار لما لة من تاثير قوي على الاقتصاد والحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وزاد اهمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث يعمل على خلق فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا للبلد المستضيف وزيادة مهارات العمال اضافة الى اهتمام الحكومات التي تتولى الاستثمار بتغير في هيكلها الاداري والتنظيمي بما يتناسب مع المشروعات المستثمرة وهذا بدورة يؤدي الى تحسين في النظام القائم وان هذا الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر يزيد مع مرور السنين وذلك بسبب المتغيرات الاقتصاديةوالسياسية المستمرة للدول العالم.

المبحث الاول

اولا:مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث على :

- مامدى مساهمة الشمول المالي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .1

2- مامدى تاثيرمؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على تطور الشمول المالي .

ثانيا: اهمية البحث: تاتي اهمية البحث في مجموعة نقاط وهي :

1- معرفة واقع الشمول المالي في العراق .

2- تحديد مدى اسهام الشمول المالي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ثالثا: فرضية البحث: يستند البحث الى فرضيتين هما :

هل للشمول المالي دور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.1-

لايساهم الشمول المالي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.2-

رابعا : حدود البحث

الحدود المكانية : القطاع المصرفي العراقي

الحدود الزمانية : الحقبة الزمنية للبيانات الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية التي تم تحليلها للفترة (2010-2019)

خامسا: منهجية البحث:

اعتمدت منهجية البحث على الجانب الوصفي والتحليلي في الجوانب النظرية وتحليل مؤشرات والبيانات المتوفرة بهذا الشان والوقوف على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشر.

المبحث الثاني :استعراض الخلفية النظرية للشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

المحور الاول : الشمول المالي

الشمول المالي **Financial Inclusion** نتيجة تعود بداية الشمول المالي الى التسعينات من القرن من القرن الماضي، وبدى بالتطور بصورة تدريجية وخاصة بعد العديد من المناشدات التي اطلقها محافظو البنوك المركزية، والدعوى الى تطوير وانتشار الخدمات المالية والمصرفية للتصل الى جميع فئات المجتمع، ان التطور الذي شهدة القطاع المصرفي في السنوات الاخيرة وتطور التكنولوجيا والخدمات والاعمال المصرفية، كان لابد من مواكبة التطورالذي حصل وتقديم افضل الخدمات التي اقرب ماتكون شاملة للرغبة الفرد وهنا لابد من توضيح لمعنى الشمول المالي وتناول معضم التعاريف التي وردت في الادبيات الاقتصادية ونذكر منها :

1- الشمول المألي هوعدد البالغين الذين باستطاعتهم الحصول على خدمات مأليه .كما اكد على ان الشمول المألي هو عدم وجود عقبات سواء كانت (سعرية او غير سعرية) امام المستخدمين للوصول الى تلك الخدمات في الوقت المناسب. Svetlana (Naumenkova,2019,p195)

2- استخدام الخدمات المصرفيه والمأليه بسهوله من قبل جميع الافراد والشركات وللشمول ابعاد تحدد مدى كفاءتة منها (الجنس و المنقطة والدخل والمستوى التعليمي) كل هذه لها تاثير على توسيع او تقليل الفجوة المأليه بين الافراد.(Ratan&et.al، 2015,p8)

3- ضمان الوصول في الوقت المناسب للخدمات المصرفيه والعمليات المأليه عند الحاجة أليها من قبل منخفضي الدخل (اصحاب الدخل المحدود) اذ يساعد هذا في التقليل من الفقر والمساعدة على التنمية الاقتصادية. (Ms. Richa Aggarwal,2014,p558)

4- كيفيه زيادة استخدام الخدمات المصرفيه والوصول الى اقصى حد من الاستخدام بما يقلل من الحواجز بين الافراد وبذلك يركز على (الاستخدام ، الوصول ، الحواجز) (Tuesta&Camara,2014,p4)

5- هو امكانية الوصول الى الخدمات بتكلفة اقل ووقت مناسب للحصول على الخدمات المصرفيه التي يحتاجة الزبون بسرعة وجودة عأليه ومتكامله. (Atkinson& Flore,2013,p13)

2- مبادئ الشمول المالي

للشمول المال العديد من المبادى التي تكون مستمدة من الخبرات والسياسات المالية والديناميكية للبلدان التي تسعى الى تقليل نسبة الفوارق الطبقية بين افرادة وامكانية حصولهم على خدمات مالية بمايتناسب احتياجتهم

1-القيادة : سعي القيادات الحكومية الى وصول الخدمات المالية للجميع الافراد.

2-التنوع : تسعى تلك السياسات الى تنوع الخدمات التي تقدمها للافراد (ادخار ، ائتمان ، تحويل الاموال ، تامين ، صيرفة ، ودائع ، قروض .....الخ) بتكلفة مقبولة بمتناول جميع الافراد(mandira sarma:2008,p10)

3-الابتكار : اي ابتكار خدمات واعمال مالية ومصرفية جديدة تواكب التطور التكنولوجي والعلماني الحاصل في العالم .

4- التمكين: نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع بحيث تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم.

5-التعاون: التعاون بين جميع المؤسسات والقيادات الحكومية في سبيل توصب وتقديم خدمات مميزة للافراد المجتمع بوقت مناسب وتكلفة اقل.,(Ajay Jain& Namita Swain،2019p269)

3- اهمية الشمول المالي

للشمول المالي اهمية بالغة في الاقتصاد العالمي لما لة من اثار في تقليل الفوارق الاجتماعية ونشر الوعي المصرفي والمالي . وتبرز اهمية الشمول المالي في:

1-التنمية الاقتصادية : لقد بينت الدراسات والتقارير التي اجراها البنك الدولي في اخر دراسةاحصائية لة في (2019) بان هناك علاقة طردية مابين الشمول المالي والنمو الاقتصادي حيث كلمل زاد الوعي المالي والمصرفي واستخدام التكنولوجيا والخدمات المصرفية للقيام بالاعمال اليومية ادى هذا الى زيادة النمو الاقتصادي في البلد(World investment report, 2019,p63

2- تحقيق الاستقرار المالي :ان التعامل مع نظام مالي مرن يمكن ان يتطور ويحدث نفسة بحكم الظروف البلد يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي من خلال الاستجابة الفعالة والمميزة للاحتياجات اليومية للافراد وهذا بدورة يؤدي الى خلق بيئة مساعدة للشمول المالي .(Goksu (Aslan June, 2019,p10

3- تقليل النقد المتداول : يساهم الشمول المالي بصورة رئيسية في تقليل النقد المتداول من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة للقيام بالعمليات المالية والمصرفية(SethaA., Regi Francis,2020,p148)

4- معوقات الشمول المالي وحلولها :

في ضل تسارع انتشار الشمول هناك العديد من المعوقات التي واجهت الشمول المالي في البلد ونذكر منها :

1- معوقات الدخل المالي : ان الدخل المالي لدى الافراد يعد من الاسباب الرئيسة للانتشار الشمول المالي ، حيث ان انخفاض الدخل المالي لدى الافراد وعدم امتلاكها حسابات مصرفية في البنوك ، وانخفاض مقدرتهم المالية التي تحفزهم للاستخدام المصارف بصورة دائمية ، وعدم قدرتهم على الاقتراض من البنوك بسبب سياستها التي تستبعد الافراد ذوي الدخول المنخفضة .

2- معوقات تكنولوجية : ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى البلد ، وهوما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة،ومسايرة التطورات الراهنة . (مروان واخرون ، 2019,ص102)

3- معوقات قانونية وتشريعية : غياب التنسيق بين القوانين والاجراءات الرقابية والقوانين الشمول المالي حيث لايوجد تنسيق بينها ، ادى ذلك الى بطء انتشار الشمول المالي في البلد .

4- معوقات البنية التحتية المالية : يقصد بالبنية التحتية هي المقومات المالية والمصرفية في البلد حيث يلاحظ ان البلد يعاني من مقومات مالية عديدة على سبيل المثال كيفية القيام بعمليات القرض والاقتراض ، حيث نلاحظ ضعف القوانين المنظمة لذلك . (ريهام &كمال ،2019 ,ص 28)

5- معوقات دينية : حيث يتخوف العديد من الافراد من استخدام البنوك وذلك اخوفهم من مخالف الدين الاسلامي، وعلى الرغم من انتشار المصارف الاسلامية الحكومية متمثلة (مصرف النهرين) والاهلية التي عددها (24مصرفا) ، الا ان الافراد لديهم مخاوفهم ويفضلون عدم استخدام المصارف .

6- معوقات الانتشار المصرفي : حيث هناك ضعف كبير وواظح في الثقافة المصرفية ، حيث لاتوجد ماكنات الصراف الالي في كل مكان بل تقتصر على مناطق محددة ، وهي المناطق المدينة . اما مناطق الريف لايوجد فيها اي شكل من اشكال الانتشار المصرفي . (عجور ،2017 ,ص 25)

الحلول

اهم الحلول التي تساهم في انتشار الشمول المالي في عموم العراق ،هي المحاولة الجادة من قبل الحكومة في رفع الدخل المالي للافراد ، وهذا يؤدي بدورة الى اقبالهم على ايداع الاموال واستخدام المصارف والصراف الالي والبطاقة الائتمانية ، وايضا المساهمة في نشر الثقافة المصرفية في عموم البلد اي الانتشار الجغرافي ولايقتصر على المدن الرئسية بل يشمل ايضا القرى والارياف ، الحث على استخدام الهاتف للاجراء عمليات السحب والايداع ،ال وايضا المساهمة في تبديل الافكار الدينية وتشجيهم باستخدام المصارف الاسلامية واستخدام الصيرفة الاسلامية التي تضمن لهم التعامل بالدين الاسلامي ، اضافة الى حث المصارف بكل انحاء البلاد على تطوير البنية التحتية والمالية لها. (اتحاد المصارف العربية ، 2017, ص 8)

4- ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

مصطلح الشمول المالي حديث نسبيا حيث يعود ضهورة الى نهاية القرن العشرين وجاء الاهتمام بهذا المصطلح نتيجة للانتشار الفقر بدرجة كبيرة وعدم استخدام الخدمات المصرفية والمالية ومن هنا كان لابد من الاهتمام ونشر ثقافة الخدمات المصرفية والتعليم لان التعليم يؤدي الى زيادة ثقافة الافراد والوصول الى الخدمات المصرفية وبالتالي زيادة الشمول المالي حيث لوحظ من خلال الدراسات المتعاقبة والمستمرة التي اجرتها (GPFI) ان خمس الدخل يؤثر على الشمول المالي .

وكما لاحظ(IMF) ان البطاقة الوطنية هي احد اهم محركات الشمول المالي وهذا سوف يؤدي الى ان عدم امتلاك البطاقة الوطنية يمنع الافراد من استخدام الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية ويؤثر على الشمول المالي تاثير كبير وهنا جاء تدخل الحكومات من اجل صرف مبالغ كبيرة على التعلم والثقافة وننشر الوعي المصرفي بصورة كبيرة من اجل الوصول الى الخدمات بسهولة ومن دون اي جهد وباقل تكلفة ممكنة.

اذن ابعاد الشمول المالي هي (الوصول / الاستخدام / الجودة)

شكل (1) ابعاد الشمول المالي

المصدر :ريام فاضل شاكر:ص 30 :2019، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء كلية الادارة ولاقتصاد/

1-الوصول الى الخدمات المالية: يقوم هذا البعد بتحديد عدد الافراد الذين يملكون حسابات مصرفية والذين يستطيعون الوصول الى الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية وامكانية الوصل الى تلك الخدمات بسهولة وبدون تكلفة او باقل تكلفة ممكنة ويبين هذا البعد: (عدد المصارف /عدد الفروع /عدد الصراف الالي /عدد المنافذ /عدد وكلاء البنوك /عدد السكان)(Sandhra Ashok,2019,p407 & Krishna&Swathy S. Nair)

جدول (1) بعد الوصول الى الخدمات المالية

البعد	مؤشرات قياسة
الوصول الى الخدمات المالية	✓ عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000كيلومتر مربع (الانتشار المصرفي) ✓ حسابات التحويل المالي الالكتروني ✓ حسابات النقود الالكترونية ✓ الارتباط بين نقاط تقديم الخدمة ✓ النسبة المئوية للجمالي السكان ونقطة وصول الى واحدةعلى الاقل ✓ عدد نقاط الوصول الى الخدمات لكل 10000 نسمة

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المألي للسنوات (2017-2018)

2- استخدام الخدمات المالية: يقوم هذا البعد بتحديد نسبة الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية وكلما زاد هذا البعد كلما دل على اهمية الشمول المالي وتاثيرة الايجابي بالافراد وهنا يجبب تحديد البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستخدام وكيفية الاستخدام ونوعة ،حددت (G20) عدد من المؤشرات للاستخدام منها

(Goran Amidžić.et.al,2014P10)

1- عدد الافراد الذين يملكون حسابات مصرفية رسمية.

2- تعامل الافراد مع الادخار وكيفية الاستثمار ومخاطرة.

3-حاجة الافراد الى الاقتراض للقيام بالمشاريع الخاصة بهم.

جدول (2) بعد استخدام الخدمات المالية

البعد	مؤشرات قياسة
استخدام الخدمات المالية	✓ نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الاقل وديعة منتظم ✓ نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الاقل ائتمان منتظم (العمق المصرفي) ✓ عدد المتعاملين بسياسة التامين لكل 1000من البالغين ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ✓ عدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ✓ نسبة المتحفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت ✓ نسبة الباغلين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية ✓ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مالي رسمي ✓ عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب ودائع ✓ عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب قروض ✓ عدد حسابات ودائع المنتظم لكل 10000بالغ ✓ عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000بالغ

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المألي للسنوات (2017-2018)

3- جودة الخدمات المالية: ان هذا البعد هو بعد التحدي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية لان هذا البعد غير واضح المعالم وغير مباشر وفية الكثير من التحديات ، حيث يقوم هذا البعد بتحديد الجودة للخدمات المالية والمصرفية المقدمة للافراد وهل هي بالمستوى المطلوب ام لا، وتوجد العديد من العوامل التي تحدد جودة الخدمات المقدمة ومنها:

(تكلفة الخدمات / وعي المستهلك /فعالية الية التعويض/خدمات حماية المستهلك/الكفالة المالية/شفافية المنافسة السوقية)

(Farid et.al.،2018,p82)

جدول (3) بعد جودة الخدمات المالية

البعد	مؤشرات قياسة
جودة الخدمات المالية	(القدرة على تحمل التكاليف) ✓ معرفة متوسط الكلفة الشهرية للحصول على حساب رسمي ✓ الحد الادنى الرسمي للاجور ✓ متوسط الرسوم السنوية للحصول على حساب جاري مفتوح ✓ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان ✓ نسبة العملاء الذين قالو ان تكلفة الرسوم غالية (الشفافية) ✓ نسبة العملاء الذن افادو بان المعلومات المالية التي يتلقونها واضحة وكافية عند الحصول على قروض مالية ✓ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية ✓ (حمايةالمستهلك) ✓ وجود لائحة او قانون للشكاوي للتعامل بين العملاء والمؤسسة المالية ✓ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق الائتمان ✓ وجود محاكم مالية للجوء اليها عند التعرض للمشاكل المالية (الراحةوالسهولة) ✓ نسبة الافراد الذين لايشعرون بالراحة عند بمتوسط الوقت الذي يقضونهفي الانتظار بالمؤسسات المالية ✓ متوسط الوقت الذي يقضية العملاء في الاصطفاف بالمؤسسةالمالية (التثقيف المالي) ✓ نسبة البالغين الذين يستطيعون اجراء ميزانية لهم شهريا ✓ نسبة الافراد الذين لديهم معرفة بالمصطلحات المالية المديونية ✓ (السلوك المالي) ✓ نسبة المقترضين الذين يتاخرون شهر عن التسديد ✓ كيفية حل الازمات المالية للافراد اما بالاقتراض من الاصدقاء اوالاقارب ،بيع الاصول المالية، قرض بنكي العوائق الائتمانية ✓ نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات ✓ نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة المطلوب منها ضمانات على قروضها المصرفية ✓ وجود نقص في المعلومات حول اسواق الائتمان

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المألي للسنوات (2017-2018)

المحور الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة

كان العراق من البلدان التي اهتمت بالاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة بعد 2003 حيث اهتم العراق كثيرا بالانظمام لمنظمة التجارة العالمية ، حيث صدر قانون الاستثمار رقم 39 لسنة 2003من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وجاء فية:

أ _ تحسين الظروف المعشية للعراقين. ب_ تحسين مهاراتهم التقنية. ج_ مكافحة البطالة.

وبعد ذلك جاء قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 بين ان توظيف الاموال في المشروعات والانشطة الاقتصادية يجب ان تعود بالنفع بالدرجة الاساس الى البلد المضيف (العراق).

ومن ثم القانونالمعدل رقم 7 لسنة2010 الذي ابدى اهتمام واسع في توسيع المشاريع الاستثمارية للعراق وكان العراق قد ابدى اهتمام واسع ومميز بالاستثمار الاجنبي من خلال قيامة بانشاؤ هيئات استثمار سواء كان داخل او خارج العراق ، ويعمل العراق بكافة امكانياتة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك بالتعهد للشركات المستثمرة بتوفير الدعم اللزم وكذلك الامن وكافة الضمانات والامتيازات التي تحتاجها للاستمرار في عملها .

1- مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة

هناك العديد من التعاريف التي وردت للاستثمارات الاجنبية المباشرة نورد منها الاتي:

1- هومحرك أساس للارتفاع النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان (المتقدمة والمضيفة) على حد سواء، ويحقق العديد من المزايا منها:

- دخول روؤس الاموال الجديدة والتكنولوجيا.
- تحسين القدره التنافسية.
- تبادل المعرفة والمهارات.
- تعزيز الكفاءة الادارية.
- تطويرالانتاجية الاجمأليه. (Shikha Singh,2010,p6)

2-هو الاستثمار الذي يحشد أو يحل محل الاستثمار المحلي ، وبالتالي يؤدي إلى تعديل تكوين رأس المال ووتيرة النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي قد يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل مثل نظام المنافسة والسياسة الاقتصادية ومستوى التكنولوجيا وأداء الشركات المحلية وخاصة حالة الحكم.
(Yao Kouadio Ange.et.al ,2019,p3)

3-هو "حزمة مركبة" تتألف من رأس المال المخزون والتقنيات الجديدة وممارسات الإنتاج الأكثر تقدمًا والخبرة الإدارية ومهارات مبتكرة. انة يدعم ويكمل تراكم راس المال من خلال زيادة الاستثمار المحلي في الاقتصاديات المضيفة.(Luca Gattini ,2019,p3 & Tamar Baiashvili)

4- هو الاستثمار الذي لايزيد من مقدار الاستثمار او رأس المال فحسب ، بل يزيد من فرص العمل من خلال تقديم وظائف جديدة وتطوير القدره الانتاجية ؛ نقل الاصول غير الملموسة مثل التكنولوجيا والمهارات الادارية الى البلد المضيف وتوفير مصدر للتكنولوجيات والعمليات والمنتجات والتقنيات التنظيمية الجديدة، والروابط الخلفيه والامامية مع بقية الاقتصاد.((Pravin Jadhav,2011,p7

5- هو تطوير رأس المال البشري من خلال تدريب الموظفين ونقل التقنيات المتقدمة. كما انه يقوي افضل الممارسات للشركات البلدان المضيفة وساعد على حوكمة الشركات، يقلل البطاله ،تنمية الاقتصاد ، وزيادة المشاركة للشركات المحلية في شبكات الموردين والمقاولين من الباطن وبذلك تتكون عائدات ضريبية اضافيه للدوله ، تقوي ستراتيجيات التنمية من القطاعات الفردية ، ويطور المعرفة الادارية ، ويمكن من الاستفادة بشكل افضل من البنية التحتية المحلية وانشطة الخدمات.(anita macek، et.al,2015, p51)

6- هو استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس سيطرة دائمة على الفائدة من قبل كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.(UNCTAD,2020,p6)

من هنا نستنتج بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي عملية استثمار طويل الاجل في شركة او كيان اقتصادي اخر، ويعمل على نقل الخبرات الادارية والتكنولوجيا والنهوض بالدولة المستثمر بها.

2- مكونات بيانات الاستثمارات الاجنبية المباشرة (راس مال الاستثمارات الاجنبية المباشرة)

تتجمع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من المصادر التي تاخذ المكونات الاتية :

1- الاستثمار في حقوق الملكية : يعني الاموال المباشرة التي يقوم المستثمر في الشركة او مؤسسة الام بتقديمة بصورة مباشرة من اجل شراء حصة في المشروع المستثمر بية (المشروع يكون في بلد اخر) وبهذا يكون المستثمر الاصلي قد حصل على نسبة من الادارة بقدر الاموال المستثمر بها. (OECTAD,2015,p90)

ويكون الاستثمار في حقوق الملكية على عدة انواع منها:

أ- تمويل مقدم من شخص مباشر مستثمر إلى مؤسسة استثمار مباشر مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- تمويل المستلمة من مؤسسة استثمار مباشر مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج- التمويل المقدم من أو إلى شركة زميلة. (مايع شبيب و حسن كريم, 2015,ص170)

2- معاملات الدين المختلفة : وتكون هذة المعاملات بين الشركات المستثمرة (الشركة الام) وبين الشركات المستثمر بها (الشركة في البلد المضيف) وتشمل على :

أ-سندات الدين: تشمل الأسهم الممتازة والسندات والسندات ،الأوراق التجارية والسندات الإذنية والأوراق المالية الأخرى غير حقوق الملكية.

ب-القروض: القروض هي الأصول المالية التي يتم إنشاؤها عندما يقرض الدائن الأموال مباشرة إلى مدين من خلال أداة لا يقصد تداولها.

تشمل هذه الفئة جميع القروض والسلفيات (باستثناء الذمم المدينة / الدائنة التي تعامل على أنها منفصلةفئة الأصول المالية). كما يغطي معالجة الإيجارات المالية وإعادة الشراء الاتفاقات.

ج-الائتمان التجاري (الذمم المدينة والدائنة): انها تمثل ائتمان قصير الأجل في سياق الأعمال العادية من قبل الموردين / المشترين للسلع و خدمات. يتم تسجيل هذه الاعتمادات من وقت تقديم السلع أو الخدمات حتى تم استلام الدفعة (أو العكس).

تشمل الذمم المدينة / الدائنة الأخرى السلف والمدفوعات المؤجلة فيما يتعلق تبادل الأصول غير المنتجة.(World Investment (Report,2007,p124

3- اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تكمن اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالاثر الذي تتركة تلك الاستثمارات في البلد المضيف ويكون هذا الاثر ايجابي او سلبي ، وتكمن اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في:

1-التكنولوجيا: إن وجود القدرة التكنولوجية والابتكارية في الاقتصاد المحلي يدعم التداعيات من الشركات متعددة الجنسيات. يتبع تراكم المعرفة التكنولوجية مسارات ديناميكية ، ويمكن للروابط مع الشركات متعددة الجنسيات أن تدعم المزيد من التطوير التكنولوجي والتعلم ،يساعد البحث والتطوير داخل الشركات على استيعاب العمليات الخارجية وابتكار المنتجات وهذا دليل على التأثير الإيجابي على تداعيات الإنتاجية للبحث والتطوير المحلي.(Dirk Willem te Velde.2019,p22)

2-التنمية الاقتصادية:هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية منذ عقود بعيدة. يستعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (OECD) العديد من المجالات التي يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلالها على التنمية الاقتصادية .Simplice A (Asongu.et.al,2019,p5):

(العمالة والدخول / تكوين رأس المال والوصول إلى الأسواق/هيكل الأسواق/التكنولوجيا والمهارات/الإيرادات المالية /الاقتصاد السياسي)

3- النمو الاقتصادي:تزيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة مقادير عوامل الإنتاج (عن طريق زيادة رأس المال أو العمالة ، بشكل مباشر أو غير مباشر في الموردين والمنافسين المحليين) ، في سياق محاسبة النمو ، أو عن طريق زيادة الكفاءة التي تستخدم بها هذه العوامل (باستخدام التكنولوجيا المتفوقة أو في القطاعات عالية الإنتاجية ، أو من خلال تداعيات الإنتاجية على الشركات المحلية). (Edmore Mahembe,2014,p60)

4-التقدم في البنية التحتية : - وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومقاييس التقدم في البنية التحتية، ولكن هذا يتأثر بالعديد من العوامل مثل:(Olena Hrechyshkina.et.al,2018,p341)

(قطاع الاستثمار/ وجود روابط سلاسل القيمة/ مستوى التنمية المالية /مدى تدريب الموظفين/القدرة التكنولوجية والابتكارية/ الاستراتيجيات على مستوى الشركة)

4- معوقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحلولها:

هناك العديد من العوقات التي حالات دون انتشار الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويمكن تقسيمها الى ثلاث اقسام وهي

1- عوامل السوق : للسوق تاثير مباشر على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويشمل على

أ- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي : حيث كلما قل حجم السوق كلما قلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث العلاقة بين السوق والاستثمارات علاقة عكسية . وكلما زاد دخل الفرد حث على استغلال دخلة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ب- معدل نمو السوق وتكلفتة : كلما كان معدل نمو السوق كبير كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشر ،وكلما قلت التكافة زادت الاستثمارات ، وخاصة تكلفة استيراد المواد والمكائن .

ج- قدرة الوصول الى الاسواق العالمية : كلما قدرت الاستثمارات من الوصول الى الى الاسواق العالمية كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة .(التميمي ، 2015،ص211و212)

2- المعوقات الاقتصادية : حيث تعتبر من المعوقات الاساسية والمهمة في جذب من عدم جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهي تشتمل على :

أ- توفر المواد الخام : يعتبر العراق من البلدان التي تتوفر فيها مواد خام وخاصة (النفط ، الغاز ، الفسفور.....الخ) ولذل بعتبر مصدر جذب جيد من هذة الناحية .

ب- عمالة رخيصة غير مكلفة : بلغت نسبة البطالة الى يومنا هذا 35% من السكان ، وكان اغلب البطالة من الشباب وتتراوح اعمارهم مابين (15-35 سنة) ، وان اغلب العاطلين عن العمل هم من اصحاب الكفاءات والشهادات العليا ، ولذلك يعتبر مصدر جذب جيد.

ج- عمالة كفئة : وهو من الشروط الاساسية هو تتوفر عمال كفئة ام لا، والعراق من البلدان التي تمتلك عمالة كفئة وجيدة ، ولديها مؤهلات علمية ودراسية ممتازة .

د- توفر التقنية والابتكارات الوسيطة : كلما كان البلد المضيف لدية تقنية تكنولوجيا ممتازة ، وقادرة على مواكبة التطورات في العالم الخارجي ، كلما زادت الاستثمارات .(شهيناز &اخرون، 2013،ص100و101)

3- عوامل الكفاءة : وهي العامل الثالث والاخير من العوامل التي تسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتشتمل على عدة عوامل وهي:

أ- تكلفة الاصول والمواد : هل تكلفة المواد قليلة اذن جذب اكبر ، هل تكلفة المواد كبيرة اذن جذب اقل ، العلاقة تكون طردية بينهما ، والمواد تشمل (جميع المواد الملموسة . الحديد والصلب ،المكائن ، المعدات ، الاجهزة التكنولوجيا ، المواد الكهربائية ، مواد الخشب ، مواد البتروكيميائية .....الخ)

ب- تكلفة المدخلات الاخرى : وتشمل جميع المدخلات التي تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، (المقولين ، الادارين ، المهندسين ، المشرفين ، البنى التحتية) وكلما قلت التكلفة كلما زادت الاستثمارات .

ج- تكلفة السلع : هل السلع سعرها رخيص ؟ اذن هناك جذب للاستثمارات ، وتشمل السلع على(المعلومات: هل يمكن الحصول على معلومات تخص البلد المضيف بصورة شفافة وعادلة ام لا ، حيث هناك بعض السماسرة الذين يتاجرون بالمعلومات ويقومون ببيعا بمبالغ كبيرة بغية الاستفادة) .وايضا السلع الملموسة وغير الملموسة الاخرى .

(عبداللة وزين الدين ، 2019،ص31و32)

شكل (2) معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

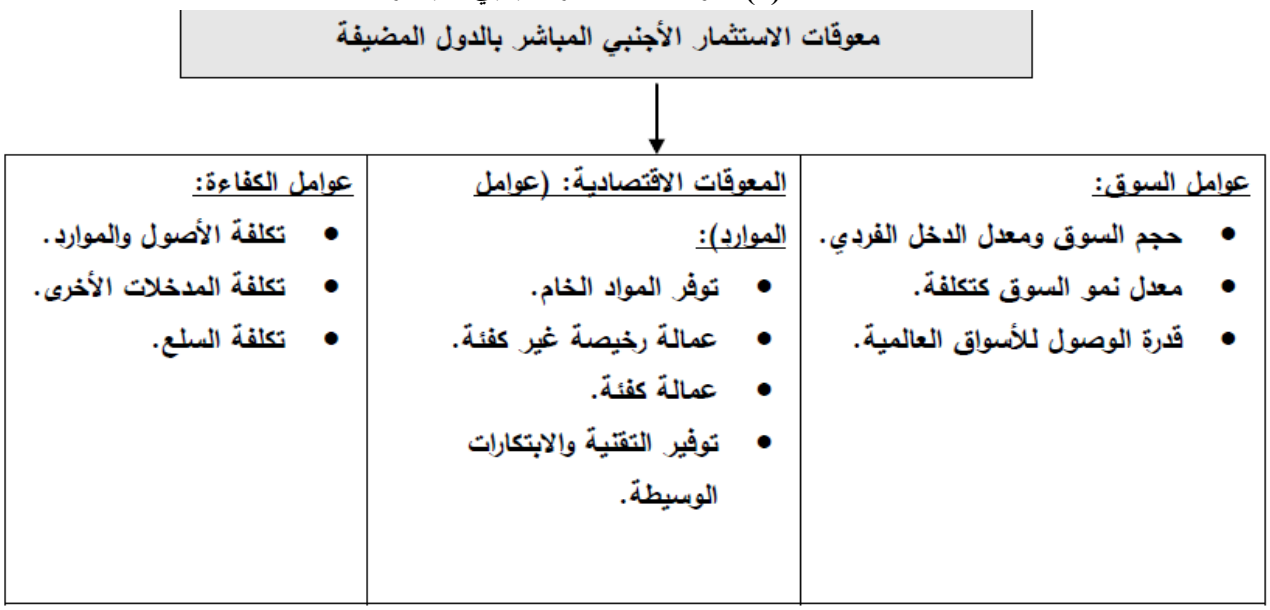

المصدر ، بوحلاس &شرابي ، معوقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، رسالة ماجستير في معهد العلوم الاقتصادية- علوم التيسر والعلوم الاقتصادية ،الجزائر،2009 ،ص 132.

الحلول

من ظمن الحلول التي تسهم وبصورة فعالة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي توفير الموارد الاقتصادية وان تكون متاحة للجميع المستثمرين ،توفير مناخ استثماري خصب يسهم في عمليات الاستثمار ، كذلك توفير المواد والسلع الملموسة وغير الملموسة وان تكون ذات جودة وكفاءة ، وايضا توفير الامن والاستقرار للمستثمرين وحمايتهم ، وتوفير المعومات بعيدا عن صناع السوق الذين يتاجرون بها ، ومحاولات جادة من قبل الحكومة في بناء مناخ جذاب اكثر. (محسن &سعدون، 2014،ص 10)

المبحث الثالث : تحليل الترابط مابين الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

لقد كان للشمول المالي دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العراقي حيث ساعد على الشمول المالي على النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال نشر الثقافة المصرفية بين السكان والتي كان لها دورا بارزا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث كلما زادت الثقافة والتطور المصرفي في البلد المضيف كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث كان للبنك المركزي العراقي دورا مهما في نشر ثقافة الشمول المالي ومحاولة نشرها وقد صدر العديد من القرارات التي كانت للصالح جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنها :

1- حث الوزارات على استخدام الوسائل الالكترونية للدفع واستحصال المبالغ المترتبة عليهم .
2- اعطاء رخصة للشركة زين واسي للدفع الكتروني .
3- حث المصارف على تفعيل المقاصة الالكترونية بين فروعها والابتعاد عن المقاصة اليدوية .
4- المساهمة في توطين الرواتب في المصارف الحكومية والخاصة .

وقد خصص هذا المبحث من اجل دراسة ابعاد الشمول المالي ومؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحليها ومعرفة العلاقة بينها

اولا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق

جدول (4) يوضح اهم مؤشرات الشمول المالي في العراقي

السنة	نسبة الانتشار المصرفي	عدد الصراف الالي الى عدد البالغين	عدد الفروع لكل 1000 كم²	عدد الصراف الالي لكل 1000كم²	نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين
2010	2.7	0	2.00	0	5.3	8.5	2.5
2011	2.5	2.3	2.06	1.07	5.2	8.4	2.8
2012	2.9	2.2	2.28	1.07	5.8	8.3	3.01

3.2	8.9	6.2	1.07	2.33	3.1	2.9	2013
3.4	9.5	6.9	0.77	2.37	1.5	2.9	2014
2.9	12..3	9.4	1.33	1.69	2.6	2.31	2015
2.8	12	9.2	1.52	1.99	2.9	2.29	2016
2.8	11.5	8.6	1.5	1.94	1.8	2.27	2017
2.76	10.7	7.9	2.0	2.3	2.3	2.26	2018
2.6	11.7	8	2.5	2.8	2.8	2.25	2019

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات من (2010-2019)

***الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان

من خلال الجدول اعلاة نلاحظ انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.7) عام (2010) أوصبح(2.25)عام(2019)، على الرغم من محاولة البنك المركزي المستمر في تشجيع الثقافة المصرفية، وجاء هذا الانخفاض تنيجة الوظع الامني الغير مستقر، وانتشار داعش والحرب ضد الارهاب، والازمات السياسية ، اضافة الى المضاهرات تشرين ومااى الى توقف الاعمال ،وانتشار مرض كورونا وحظر التجوال الذي استمر للاشهر عدة .

نلاحظ ان عام (2019) قد شهد انتشار في اجهزة الصراف الالي ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلا انسجاما مع توجهات البنك المركزي العرقي بهذا الشأن. وكذلك الحال فيما يخصُّ انتشار خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، فإنَّ هذه النسبة تُعدُّ منخفضةحيث كانت (2.3 عام 2011) وبلغت (2.8 عام 2019)ولكن مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطا جدا، والسبب في ذلك أنَّ معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (ATM)؛ لعدم انتشار هذه الثقافة، ومازالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية، ولا سيمافي المناطق الشعبية والنائية.

ونلاحظ إن نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وتعد المؤشر الأكثر استخداماً لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصاد، استناداً إلى تقديرات البنك الدولي إن مستوى الشمول المالي في العراق بناءً على المؤشر المذكور بلغ (2.5) اي مانسب (75%)من عدد البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، وانما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وابراء الذمم، ومن غير المستغرب انخفاض هذه النسبة و بقاء نسبة كبيرة من سكان العراق البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية.

و نلاحظ ارتفاع قروض الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (5.3 عام 2010) الى (8 عام 2019) وجاء هذا الارتفاع نتيجة اقبال الناس على الاقتراض من المصارف لفتح مشاريع خاصة بهم، والاستثمار في العديد المجلات .

اما اجمالي الودائع ارتفع ايضا حيث كان (8.5 عام 2010) الى (11.7 عام 2019) وهذا دليل على اقبال الناس لوظع الودائع في المصارف والبنك المركزي خوفا عليها من الضياع ، وان هذا النسب لاتزال ليست على المستوى المطلوب.

ثانيا : تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

جدول (5) تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

السنة	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة	الارصدة الواردة	الارصدة الصادرة
2010	1396	125	7965	632
2011	1882	366	9848	998
2012	3400	490	13248	1486
2013	2335	227	10913	1715
2014	10176	242	7363	1956
2015	7564	148	10128	2104
2016	6256	304	10128	2408
2017	5032	78	10128	2486
2018	4885	188	11038	2674
2019	9076	1942	12098	2869

المصدر: الجدول الاول والثاني(United Nations Conference Trade And Development)(للسنوات 2010-2019)

الجدول الثالث والرابع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2010-2019)

من خلال الجدول اعلاة يتبين لنا ن هناك نمو في الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى العراق حيث كانت هذة الاستثمارات (1396لعام 2010) واخذت بالتطور والنمو الملحوظ في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى (9076 لعام 2019) ويعود هذا النمو الى تحسن الاوظاع الامنية وخاصة بعد قدرة العراق محاربة الارهاب و عودة الامن الى كل المحافظات العراقية. يتضح لنا ان الفترة الذهبية للدخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي (2015 و 2016) وهي بعد القضاء على الارهاب واستبداد الامن في العراق وهذا زاد من دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمار في الاراضي العراقية.اما بالنسبة الى التدفقات الصادرة من العراق فهي لاتزال دون المستوى المطلوب على الرغم من محاولات الحكومة في انعاش الاقتصاد وحث رجال الاعمال على عمل مشاريع خارج العراق . اما بالنسبة الى الارصدة الداخلة الى العراق فبعد ان كانت هذة النسبة (7965 في 2010) قد بداءت بالتطور التدرجي وهذا يعني ان العراق قد بدى باستقبال الارصدة في البنوك العراقية والبنك المركزي، وهذة علامة جيدة على تحسن واقع العراق ، وتحسنت هذة النسبة بالتدريج الى ان وصلت الى (12019 في 2019) اذن التطور واضح جدا ، صح هذا التطور قليل ولكنة جيد بالنسبة الى مامر بية العراق من الارهاب والمضاهرات. والارصدة الصادرة هي قليلة جدا وهي لاتتجارو (2869 في 2019) والسبب في هذا هو انعدام او قلت الاستثمارات في الخارج.

ثالثاً: تحليل الترابط بين الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

في هذا الجزء سوف يتم اختبار الفريضات حيث تناول البحث فرضيتين وهما (هل للشمول المالي دور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة) (لايسهم الشمول المالي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة)

جدول (6) تحليل الترابط بين الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

السنة	نسبة الشمول المالي	الكثافة المصرفية	رصيد الاستثمارات الاجنبية	رصيد الاحتياطات الاجنبية	صافي الموجودات الاجنبية
2010	%05	37.3	30.9	60.7	68.13
2011	%05	37.08	37.4	66.8	79.1
2012	%1	34.4	33.9	82	71.4
2013	%1	34.6	40.3	90.6	82.5
2014	%1	34.8	44.7	77.4	101.202
2015	%1	43.24	46.3	62.8	77.590
2016	%1	43.74	57.1	52.6	64.203
2017	%2	44.05	51.2	57.3	68.334
2018	%2.26	44.16	68	76	91.423
2019	%2.26	44.25	73.2	80	102.0069

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والاباحث ،النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات متعددة (2014,2016,2019)

***الكثافة المصرفيه = عدد السكان **عدد الفروع - عدد السكان (1000 نسمة)

من خلال الجدول اعلاة يمكن ان نلاحظ ان نسبة الشمول المالي قد تطور بشكل ملحوظ صحيح ان نسبة تطورة ليس كما في الدول الاخرى الا انة يوجد تطور نسب حيث نلاحظ ان في(2011و 2010) كان يبلغ (5%) ومن ثم ارتفع الى نسبة (1%) في السنوات

(2012-2013-2014-2015-2016) ان نسبة ارتفاعة هي نصف لكن في تلك الفترة ومامر بها البلد من ظروف سياسية وامنية غير مستقرة كان مؤشر جيد ، ونلاحظ ان ارتفع الى (2%) في (2017) وهذا مؤشر جيد جدا نسبة الارتفاع هي(1%) مما يدل ان الوعي المصرفي قد ارتفع في البلد وان هناك اقبال جيد على استخدام الخدمات المالية ، ونلاحظ ان في (2018-2019) قد بلغت نسبة الشمول المالي (2.26%) وهذا مؤشر جيدجدا ان نسبة الوصول الى الخدمات المالية وجودتها واستخدامها قد بداءت بالتطور تدريجيا، وهنا يمكن القول ان لهذا المؤشر دور جيد في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

اما بالنسبة الى الكثافة المصرفية فنلاحظ انها كانت (37.3 في 2010) ومن ثم ارتفعت الى (37.08في 2011) وان الكثافة كلما ارتفعت كانت مؤشر غير ايجابي ونلاحظ انها كانت (34 في السنوات الثلاث التالية) وهنا يكون هناك تحسن ملحوظ ولكنة ليس بجيد جدا اما في السنوات اللاحقة فقد ارتفعت الى اكثر من (44) وهذا يدل ان الكثافة المصرفية ليس جيدة وان دورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة غير جيد.

اما بالنسبة الى رصيد الاستثمارات الاجنبية فانة بلغ (30.9 مليون دولار في 2010) وهو جيد بالنسبة الى القطاع المصرفي وكذلك بالنسبة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهذا يدل على ان هناك استثمار اجنبي يحصل وهناك رصيد لدى القطاع المصرفي يمكن الاستفادة منة وجلب الارباح ، اما بالنسبة الى (2011 فقد بلغ 37.4) وهنا ارتفع ارتفاع جيد وكانت الاستفادة البلد منة جيدة ، اما في (2012 فقد بلغ 33.9) هناك انخفاض وعدم جذب الاستثمار الاجنبي بسبب الضرف السياسي والامني ، وارتفع في السنوات التي تليها وتجاوز اكثر من (50و40) اما في (2019 فقد بلغ 73.2) وهنا الارتفاع جيد جدا ورصيد استثمارات اجنبية ممتازة مما يعني ان القطاع المصرفي استطاع ان يجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والعلافة جيدة جدا.

اما بالنسبة الى رصيد الاحتياطيات الاجنبية فهو ممتاز فقد بلغ (60.7 مليون دولار في 2010) وهذا يعني ان القطاع المصرفي يوجد لدية استثمارات اجنبية واحتياطيات اجنبية يمكن الاستفادة منها وونلاحظ ان هذة النسبة في ارتفاع ملحوظ حتى قد وصلت الى (90.6 في 2013) وهي نسبة ممتازة من الاحتياطات وقد انخفضت النسبة في سنوات اللاحقة بسبب داعش والارهاب وماتلاها من احداث امنية وسياسية غير مستقرة حتى رجعت النسبة الى الارتفاع في (2019 فقد بلغت 80) وهذا يدل على ان القطاع المصرفي يعمل بالطريق الصحيح الذي يساعدة على جذب الاستثمارات ونلاحظ ان العلاقة جيدجدا.

اما بالنسبة الى رصيد الموجودات الاجنبية فيمكن اعتبارها الاهم فكلما ارتفعت النسبة دل على قطاع مرن ولدية سياسة مستقلة ورؤية واضحة ، فق بلغت (68.13 مليون دولار في 2010) وهي نسبة جيدة ومن ثم توالت بالارتفاع تدريجا وانخفضت بسبب الضروف الغير مستقرة في العراق وبعد الاستقرار اتجهت اغلب الشركات والمؤسسات المالية بالاستثمار في العراق حتى وصلت هذة النسبة الى (102.00069 في 2019) وهي نسبة مرتفعة وممتازة وهنا يمكن القول ان العلاقة ممتازة .

ومن خلال ماتم توضيحة يمكن القول ان للشمول المالي يسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . صحيح ان العراق قد مر بمراحل بها مطبات بسبب الضروف الاقتصادية والسياسية والامنية ولكنة الان في مرحلة التعافي .و هنا تثبت صحت الفرضية الاولى ، وينفي النظرية الثانية بانة لايسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

1- يعد الشمول المالي ضرورة مهمة جدا في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، حيث يحفز الافراد والشركات على عمليات الاستثمار .

2- يسهم الشمول المالي في دعم عجلة وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، عن طريق تواصل دائم مابين العملاء والبنوك وتسهيل حصولهم على الاموال بصورة سهلة وسريعة .

3- ضعف الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في البلد ، من الاسباب الرئسية لعد تطور الاستثمارات.

4- قوانين جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة قليلة جدا ولا تفي بالغرض المطلوب ولا توفر الحرية للقيام بعمليات الاستثمار .

5- تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة داعم قوي للبلد المضيف حيث يوفر كافة الاساليب والتقنيات ونقل الخبرات والكفاءات واخر التطورات في الاقتصاديات الاخرى .

6- تلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، حيث يسهم في تشغيل الايادي العاملة وتقليل البطالة ، ونقل التقنيات الحديثة للبلد المضيف

2- التوصيات

1- ضرورة قيام البنك المركزي بتوسيع استخدام الصراف الالي ونقاط البيع المباشر وانتشارها في انحاء البلد كافة ولا يقتصر على مناطق محددة فقط ، لما لها دور كبير في ايصال الخدمات الى اكبر شريحة ممكنة.

2- ضرورة توفر البنية التحتية وتوفير التطور التقني والتكنولوجي الذي يوفر معلومات كاملة عن الشمول المالي . وان تكون هماك قاعدة بيناتات متكاملة،

3- ضرورة توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والحفاظ على حياة المستثمرين الاجانب . وتوفر مناخ استثماري جيد يسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

4- اهمية نشر الوعي المصرفي بين الافراد، وحثهم على ايداع اموالهم في المصارف ، واستخدام اجهزة البيع المباشر والقيام بعمليات سحب وايداع الاموال .

5- حث البنك المركزي والسياسية المالية ومشريعين القوانين على تحسين وتعديل القوانين الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

المصادر:

اولاً: الكتب

1- الشمري & حمزة، مايع شبيب&حسن كريم ،التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الاولى ،دار ضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف ،2015،ص 170.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- الفتلاوي & الشمري، ريام فاضل & كمال كاظم ، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ، رسالة ماجستير مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، عام 2019، ص 28و 30.

2- عبدالله& زين الدين ،كحل الراس &مدور ، اثر الاستثمار الاجنبي على التنافسية ، رسالة ماجستير في كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير الجزائر ، 2019،ص31و31.

3- عجور ، حنين محمد ، دور اشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤلية الاجتماعية لدى العملاء ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الاسلامية –غزة فلسطين ، 2017، ص25.

4- شهيناز & عبد الحميد & بوحفص ، صياد & فقية & حاكمي ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثرها على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير الجزائر، 2013. ص100و101.

ثالثاً : البحوث

1- اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية ، الامانة العامة – ادارة البحوث والدراسات ، 2017 ،ص 8.

2- التميمي ، سامي عبيد ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات ، مجلة العنزي ، العدد13، مجلد 2، 2015،ص 211و212.

3- محمد &محمد ، حاكم محسن 7 زينب سعدون ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد9 ،المجلد 3، 2014،ص10.

4- مروان & رشيد ، بن قيدة & بو عافية ، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، المركز الجامعي تيبازة ، 2019،ص102.

رابعا : التقارير

1- - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، النشرة السنوية ، للسنوات (2003-2019).

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ، للسنوات (2010-2019)

3- التقرير السنوي، ضمان الاستثمارللدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، الكويت ، للسنوات (2010-2019) .

المصادر الاجنبية

A- Thesis

1- Edmore Mahembe , Foreing direct investment inflows tment inflows and economic growth in with the requirements for the sadc countries - apanel data approach submitted in accordance degree of master of commerce in the subject economic at the University of South Africa.2014.p60.

B- Articles and Research

1- Adele Atkinson& Flore-Anne Messy, Promoting Financial Inclusion through Financial Education, OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions ,v4, 2013,p13.

2- Anita macek& vito bobek& tina vukasovic , Foreign Direct Investment as a Driver ofEconomic Development inThailand , Doba Faculty, International School for Social and Business Studies, and University of Primorska, Slovenia , v8 ,2015, p 51

3- Dirk Willem te Velde , Enhancing spillovers froms fdi, dfid, 2019,p 22.

4-Farid Ahmed1& Roop Lal Sharma& Aqib Mujtaba,financial inclusion and economic growth of gammu and Kashmir state : an empirical analysis, international conference on research developments in arts social science & humanitie the indian council, 2018,p82.

5- Goksu Aslan, To wards financial inclusion in south asia a yoth and gender persective , South and South-West Asia Development Papers,2019,p17.

33-Goran Amidžić& Alexander Massara& André Mialou, Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A new Composite Index, International Monetary Fund, 2014, p 10.

6- Mandira Sarma, Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations , v7, 2008, p10.

7- Ms. Richa Aggarwal, Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research (IJR),v1,2014,p558.

6- Namita Swain& Ajay Jain, Status of Financial Inclusion in India, , International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE),v60,2019, p269.

8- Olena Hrechyshkina& Maryia Samakhavets, IMPORTANCE OF(FDI) INfinaction for innovate development , Marketing and Management of Innovations , v 31,,2018,p 341.

9- Pravin Jadhav , Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor , International Conference on Emerging Economies - Prospects and Challenges , v 37, 2011 ,p 7 .

10- Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals,intrnatinal monetary fund, v7,2015,p8.

11- Sandhra Ashok& Swathy S. Nair& Krishna M.B, The Impact on Financial Inclusion in the Successful Implentation of PradhanMantri Jan DhanYojana (PMJDY) Scheme, International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering(IJITEE) ,v44
,2019,p407.

12- Seethal Keloth, B Menaka , Poorani Mithila , A.Thangam , Regi Francis, Revolutionizing Financial Planning And Investment With The Aspects Of Digital Financial Inclusion, International journal of sciientific & technlogy reserch,v9,2018, p 148.

13- Shikha Singh, ForeingDirect Investment (FDI)and economic growth of the states of india, ICFAI business School, Ahmedabad, v 11,2010 ,p6.

14- Simplice A. Asongu, Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa , Bank of Nigeria Working Paper Series, 2019, p5

15- Simplice A. Asongu, Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa , Bank of Nigeria Working Paper Series, 2019, p5.

16- S tefan Cristian Gherghina& Liliana Nicoleta Simionescu & Oana Simona Hudea , Exploring Foreign Direct Investment–Economic Growth Nexus—Empirical Evidence from Central and Eastern European Countries, MDPI ,2019.P 24.

17- Tamar Baiashvili & Luca Gattini , Impact of FDI on economic growth : The role of country income levels and institutional strength, This is a publication of the Economics Department About the Economics Department of the EIB , v 445, 2019, p3.

18- YAO Kouadio Ange-Patrick & DRAMA Bedi Guy Hervé , Governance , FDI and Private Domestic Investment i West AfricanEconomic and Monetary Union (WAEMU) , Journal of International Business and Economics , v 7, 2019 , p3

C- REPORTS

1-United Nations Conference Trade And Development,(2010-2019)

2-World Investment Report, 2007, p248.

3- World Investment Report,2019,p63.